محضر اجتماع الهيئة العامة العادية
لبنك سورية والخليج شركة مساهمة مغفلة عامة
المنعقدة في 2020/06/07

بتمام الساعة العاشرة صباحاً يوم الأحد الواقع في السابع من شهر حزيران لعام ألفان وعشرون، عقدت الهيئة العامة لبنك سورية والخليج شركة مساهمة مغفلة عامة اجتماعها في دمشق فندق الفورسيزنز قاعة ليفانت وذلك بناءاً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد 150 و 173 و 176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها بتاريخ 2020/05/21 على المواقع الالكترونية التالية:

1- الموقع الرسمي لجريدتي تشرين والثورة.
2- الموقع الرسمي لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
3- الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية.
4- الموقع الرسمي لبنك سورية والخليج.

بالإضافة إلى البيانات المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2019 والتي تم نشرها بتاريخ 2020/05/21 على المواقع الالكترونية التالية:

1- الموقع الرسمي لجريدتي تشرين والثورة.
2- الموقع الرسمي لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
3- الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية.
4- الموقع الرسمي لبنك سورية والخليج.

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و180 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور

صورة طبق الأصل

سجل فيه أعضاء الهيئة العامة العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.

ترأس الاجتماع نائب رئيس مجلس الإدارة السيد بشير هزاع.
عين كل من الدكتور وليد الأحمر المهندس خليل الخشي مراقبين للتصويت من المساهمين.
كما عين المحامي فادي باسيل كاتباً للجلسة.

حضر كل من السيد محمد أنس ناعسة والآنسة إمامة محمد مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم 1584/1/12/5349 تاريخ 2020/06/04
وحضر كل من الآنسة ريما القباني، الآنسة رشا محمد، والسيد وائل قطان مندوبو مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 16/2727/ص تاريخ 2020/06/02
كما حضر كل من السيد شادي عباس والآنسة راما حوارنة مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم 407/ص-إ.م تاريخ 2020/05/31.
كما حضر السيد فرزت العمادي بصفته مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة غير العادية السابقة.
وحضر أيضاً إنفاذاً لنص المادة 6/173 من قانون الشركات أعضاء مجلس إدارة البنك السادة:

- بشير هزاع بالأصالة عن نفسه وبالإنابة عن السيد ربيع سكرية
- يزن الحصري بالأصالة عن نفسه وبالإنابة عن السيد محمد الصوان

واعتذر عن الحضور كل من السادة عماد الفتى وكريم خونده ومحمد القميش وخالد الملاح ،وذلك لوجودهم خارج القطر وعدم تمكنهم من القدوم نظراً للأوضاع والظروف الراهنة وقبل مجلس الإدارة الإعتذار.
كذلك حضر الرئيس التنفيذي للبنك السيد جمال زيديه.

تم استعراض النشر الرسمي للدعوات حضور اجتماع الهيئة العامة في جريدتي تشرين والثورة وسوق دمشق للأوراق المالية ولهيئة الأوراق والأسواق أيضا فتبين أن نشر الدعوة قد تم حسب الأصول والقانون.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الهيئة العامة العادية، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة وتفويضا عدداً من الأسهم قدره 57.23 % من رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة.

صادق رئيس الجلسة ومراقبي التصويت على ورقة الحضور لتبقى نسخة منها محفوظة لدى مجلس الإدارة ونسخة ثانية لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون أعلن رئيس الجلسة قانونية الجلسة لتوافر الشروط اللازمة لانعقادها، كما أعلن المجتمعون تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع الأمور الشكلية المتعلقة بالجلسة وبمهل الحضور والنشر وغيرها وأقروا صحة الدعوة ووافقوا عليها وتنازلوا عن كل حق أو دعوى ناشئة أو قد تنشأ فيما بعد بما يتعلق بهذا الخصوص.

افتتح الرئيس الجلسة وطرح على المجتمعين جدول الأعمال الذي يشتمل على الأمور التالية الواجب مناقشتها واتخاذ القرار فيها:

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للسنة المالية 2019 وخطة العمل للسنة المالية 2020 والمصادقة عليها.
2. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن الميزانية الختامية وحسابات الأرباح والخسائر لعام 2019
3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.
4. البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2019.
5. البحث والتداول في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2020.
6. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة لنهاية عام 2019.
7. انتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد لانتهاء ولاية مجلس الإدارة الحالي.
8. انتخاب مدقق حسابات البنك للعام المالي 2020 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

9. مناقشة تجديد عقد إيجار مبنى إدارة البنك في منطقة أبو رمانة.
10. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.

باشرت الهيئة أعمالها وفق ما يلي:

1. **سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2019 وخطة العمل المستقبلية:**

قام رئيس الجلسة بالحديث عن أعمال البنك خلال السنة المالية المنقضية، كما قام بمناقشة أمور البنك وما هو متوقع للعام المقبل على هذا الصعيد.

وقام رئيس الجلسة بتلاوة تقرير مجلس الإدارة الذي أشار فيه إلى ما يلي:

- لمحة عن الوضع الاقتصادي والمصرفي
- أهم مؤشرات البنك لعام 2019
- موجز عن إستراتيجية لعام 2020.
- لمحة عن مجلس الإدارة وممثلي البنك واللجان المشكلة واختصاصاتها.
- ملخص عن أهم المخاطر التي تواجه البنك وإستراتيجية البنك في مواجهتها.
- لمحة عن الأنظمة والقوانين المصرفية الصادرة عن الجهات الوصائية وتطورها خلال عام 2019

2. **سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حسابات ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة لغاية 2019/12/31 وحسابات الأرباح والخسائر:**

قام السيد فرزت العمادي بتلاوة تقرير مدقق الحسابات بعرض تفصيلي للتقرير السنوي الذي نوه به عن حسابات الشركة لعام 2019، ومدى مطابقتها للواقع، كما أوضح أن البيانات المالية تظهر بصورة حقيقة وعادلة من جميع النواحي الجوهرية الوضع المالي للشركة كما في 2019/12/31 وأدائها المالي وتدفقاتها للسنة المالية المنتهية في ذلك

التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والقوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية العربية السورية.

3. **مناقشة تقريري مجلس الإدارة و مدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما:**

جرت مناقشة تقرير مجلس الإدارة والحسابات وفق ما ورد في تقرير مدقق الحسابات فأبدى الحضور تفاؤلهم بعمل البنك وجديته وأثنوا على جهود مجلس الإدارة ومدقق الحسابات.

حيث تحدث الدكتور وليد الأحمر عن جهود الإدارة والمجلس وأشار إلى موضوع ارتفاع حقوق الملكية والذي يدل على العمل والجهد الكبير الذي يبذله البنك في سبيل ذلك ،وأشار إلى ضرورة السير في زيادة عمليات التسليف الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأرباح كما طلب توضيح الإجراءات المزمع اتخاذها في ظل الإجراءات الظالمة لما يسمى قانون قيصر وأوضح رئيس الجلسة الإجراءات المتخذة في سبيل زيادة حقوق الملكية والتوسع في منتجات التسهيلات المراد طرحها في سبيل زيادتها وتحقيق الارباح أما عن قانون قيصر فقد أوضح بأن هذا القانون الجائر هدفه تدمير الدولة وأن مالم يحقق بالحرب لم ولن يتحقق من خلال الحرب الاقتصادية "قانون قيصر".

كذلك قام الدكتور عمر الحسيني بتشكر رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على عملهم كما أثنى على سرعة نشر البيانات المالية في الوقت المحدد وانخفاض الخسائر واتمام عملية الاكتتاب بشكل ناجح وزيادة صافي الدخل التشغيلي.

قام المهندس خليل الخشي بالاستفسار عن عملية تحصيل الديون المتعثرة وكيفية زيادة الأرباح وتوزيع الأرباح الناجمة عن زيادة رأسمال وماهية القيمة السوقية للسهم حالياً فقام السيد الرئيس التنفيذي بالإجابة على الاستفسارات حيث أوضح موضوع عدم توزيع البيانات المالية بشكل مطبوع كان مرده إلى الظروف الراهنة حيث تم نشرها على المواقع الالكترونية المعنية ومؤخراً تم طباعة النسخ بعد أن تم إعادة افتتاح المطابع أما فيما يتعلق بسعر السهم فهو حاليا بحدود 353 ل.س وهو خاضع للعرض والطلب والقيمة الدفترية فقد كان بحدود 13.1 ل.س وارتفع مؤخراً إلى مايقارب 61 ل.س أما عن فائض بيع الأسهم فهو خاضع للإجراءات بحسب الأصول القانونية.

كذلك استفسر السيد زياد زنبوعة عن حقيقة الوضع الحالي للبنك لجهة الأرباح والخسائر حيث ارتفعت الخسائر بشكل تراكمي وكبير وأوضح بأن تحقيق الربح التشغيلي ماهة إلا

دخل تشغيلي وليس ربح وبالتالي فإن انخفاض الخسائر غير دقيق وطلب أيضاً تخفيض المصاريف التشغيلية وتحقيق التوازن بين الفوائد الدائنة والمدينة وطلب التقشف في كافة أشكال وأنواع المصاريف واسترداد المخصصات الائتمانية فأوضح رئيس الجلسة بأن كافة الأمور المالية مدققة بشكل أصولي وقانوني من كافة الجهات الولائية والوصائية بشكل دقيق وسليم ،وبدوره أيضاً أوضح السيد الرئيس التنفيذي بأن مسيرة تصحيح عمل البنك تسير بالشكل المطلوب وبأنه تم تخفيض الفائدة على الودائع وزيادة التسهيلات في ضوء صافي الأموال وكفاية راسمال وكما يتم العمل على تحقيق مصالحات في موضوع الديون المتعثرة ليتم تخفيض المخصصات عليها.

4. **<u>البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2019:</u>**

بين رئيس الجلسة بأنه سنداً لأحكام القانون والنظام الأساسي تقرر الهيئة العامة المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة، وأضاف بأن أعضاء مجلس الإدارة لم يتقاضوا أي مكافآت عن العام 2019، وقد أبدوا رغبتهم بعدم تقاضي أي مكافآت لقاء توليهم مهامهم في عضوية المجلس خلال العام المذكور.

5. **<u>البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2020 واتخاذ القرار بشأنها:</u>**

بدأ السيد رئيس الجلسة حديثه في هذا البند بالمسوغ القانوني لتحديد تعويضات أعضاء مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة، بأنه وبناء على أحكام المواد 28 و29 من النظام الأساسي للبنك وأحكام المواد 168 وما بعدها من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، ناقشت الهيئة العامة المنعقدة قرار الهيئة العامة غير العادية السابقة الصادر بتاريخ 2019/05/28، والمتضمن تعويضات أعضاء مجلس الإدارة استناداً إلى توصية مجلس الإدارة بالخصوص، كما اطلعت الهيئة على التعويضات المسددة إلى أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2019 حيث بلغت مجموع تعويضات الحضور 26.6 مليون ليرة سورية.

تمت مناقشة بدلات حضور اجتماعات مجلس الإدارة عن عام 2020 لتكون مبلغ وقدره 1,000$ لأعضاء مجلس الإدارة غير السوريين وتقتطع ضريبة الدخل من هذا المبلغ، وما يعادله بالليرات السرية لأعضاء مجلس الإدارة السوريين ويدفع بعد اقتطاع الضريبة.

كما توافق على تحديد بدلات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة عن العام 2020 لتكون مبلغ وقدره 500$ لأعضاء اللجان من مجلس الإدارة غير السورين وتقطع ضربة الدخل من

هذا المبلغ وما يعادله بالليرات السورية لأعضاء اللجان السوريين من مجلس الإدارة ويدفع بعد اقتطاع الضريبة.

كذلك تم مناقشة أنه في حال حضور أي عضو من أعضاء المجلس اجتماعين أو أكثر في نفس اليوم سواء للمجلس أو للجانه، يتم منح العضو تعويض واحد فقط يعادل قيمة أعلى تعويض مقر لأي من هذه الاجتماعات.

6. **إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2019:**

أثنى رئيس الجلسة على عمل أعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك والتزامهم بمهامهم الموكلة إليهم واقترح على الهيئة العامة للبنك إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وممثلي الشركة عن السنة المالية 2019 إبراءً عاماً شاملاً.

7. **انتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد لانتهاء ولاية مجلس الإدارة الحالي:**

نظرا لعدم اكتمال إجراءات الترشيح والحصول على موافقات مصرف سورية المركزي على الترشيحات المتقدمة لانتخابات عضوية مجلس الإدارة فأنه لن تتم مناقشة هذا البند، على أن يتم عقد اجتماع لاحق للهيئة العامة يدعو إليه رئيس مجلس إدارة البنك وذلك ضمن المهل القانونية المنصوص عليها بموجب القوانين والتعليمات النافذة بهذا الخصوص.

8. **انتخاب مدقق حسابات لسنة واحدة وتعيين تعويضاته:**

أشار السيد رئيس الهيئة إلى ضرورة انتخاب مدقق حسابات للدورة المالية لعام 2020 وتماشياً مع أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 والقانون الناظم لعمل المحاسبين القانونيين وقانون إحداث المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 والنظام الأساسي للبنك والأنظمة المعتمدة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

وبعد المداولة والنقاش تم ترشيح السيد محمد الموسى المكسور – مكتب الدراسات والاستشارات الاقتصادية والمالية كمدقق للحسابات للدورة المالية لعام 2020، باعتبار اسمه مدرجاً في جدول مدققي الحسابات الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمعتمد من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

9. **مناقشة تجديد عقد إيجار مبنى إدارة البنك في منطقة أبو رمانة**

ناقشت الهيئة العامة احتياجات الاستمرار بعقد الإيجار لمبنى الإدارة العامة في منطقة أبو رمانة ،وبناءاً عليه قررت الهيئة العامة تفويض مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي بالتفاوض والتوقيع على تجديد العقد وبالبدل والمدة المناسبة لضرورات العمل.

10. **الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011:**

بين الرئيس أن السادة (ربيع سكرية، محمد القميش، عماد الفتى) بصفتهم أعضاء مجلس إدارة البنك يعملون في أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسها البنك وعملاً بأحكام المادة 152 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 بكافة فقراتها والتي تقضي بعدم جواز أن يكون لرئيس المجلس وأعضاء المجلس:

- مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها.
- أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة.

إلا إذا كان ذلك بترخيص خاص تمنحه الهيئة العامة.

بناءاً عليه، تم طرح موضوع الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة المذكورين بممارسة أعمال مشابهة على التصويت في الهيئة العامة.

أعيد التدقيق في النصاب القانوني للهيئة، فتبين أنه ما يزال متوافراً بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة وتفويضاً عدداً من الأسهم يمثل ما نسبته 58.88 % من رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة، ولما لم يعد من أمور لبحثها، انتهت المناقشات واتخذت الهيئة القرارات التالية:

القرار الأول:

المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للسنة المالية 2019 وخطة العمل للسنة المالية 2020 وفق ما جاء فيها.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثاني:

المصادقة إلى تقرير مدقق الحسابات عن الميزانية الختامية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2019 وفق ما جاء فيها.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الرابع:

عدم صرف أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم خلال العام 2019 على أن يعاد النظر في هذا الموضوع في اجتماع الهيئة العامة القادم للبنك.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الخامس:

إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وكذلك كافة ممثلي البنك عن كافة أعمالهم خلال السنة المنصرمة 2019 وعن كامل مدة ولايتهم المنقضية إبراءً عاماً شاملاً.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السادس:

المصادقة على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2020.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السابع:

انتخاب السيد محمد الموسى المكسور – مكتب الدراسات والاستشارات الاقتصادية والمالية كمدقق لحسابات البنك للسنة المالية 2020 لما له من خبرة جيدة وسمعة حسنة وكونهم مدرج على لائحة المحاسبين القانونيين لدى الجهات المعنية وتفويض أعضاء مجلس الإدارة لاتخاذ القرار بتحديد التعويض السنوي المتوجب له وإبرام العقد معه.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثامن:

الموافقة على تجديد عقد إيجار مبنى الإدارة العامة للحفاظ على سير العمل حيث اعترض المساهم هشام إيتوني فقط

صدق القرار بالأغلبية الحضور الممثل في الاجتماع

القرار التاسع:

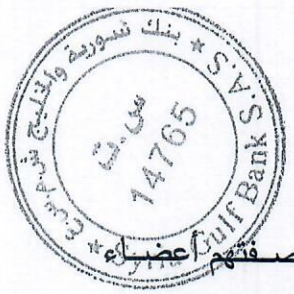

الترخيص لكل من السادة (ربيع سكرية، محمد القميش، عماد الفتى) بصفتهم أعضاء مجلس إدارة البنك بالتعاقد مع البنك وممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسها البنك عملاً بأحكام الفقرات 1 و2 و4 من المادة 152 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

أُعلِن ختام الجلسة في الساعة الثانية عشر والنصف ظهراً من يوم الأحد الواقع في السابع من شهر حزيران لعام ألفان وعشرون، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً لتودع نسخة منه في سجل الهيئات العامة للبنك ونسخة لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أصولاً.

رئيس الجلسة	كاتب الجلسة	مراقبي التصويت	مندوبي الوزارة
		د. وليد الأحمر	

١٠ حزيران ٢٠٢٠
صورة طبق الأصل